



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

سلسلة السياسات العامة | أوراق موجزة

الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية

العدد 4

مقدمة

العدالة الاجتماعية هي اليوم شرط لازم للتنمية، بما تضمه من مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة. وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو خلال العقود القليلة الماضية، لم يثمر نجاحاً في درء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة.

ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ، بين الاختصاصيون في إطار سعيهم إلى تنمية تتسع لمزيد من العدالة الاجتماعية، الحاجة إلى أدوات شاملة وجامعة، لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني وسيلة هامة لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية تضمن مصالح أشد الفئات عوزاً. وقد بدأ هذا المفهوم ينتشر في التسعينات وأخذ يحظى بتأييد متزايد باعتباره بديلاً مبتكراً عن نموذج التنمية التقليدي القائم على دعم النمو.

وهذا الموجز هو الرابع من سلسلة ورقات موجزة يصدرها قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية التابع لشعبة التنمية الاجتماعية. ويهدف إلى مواءمة عمل القسم مع أحد المجالات الأساسية للإسكوا حول «المشاركة والمواطنة»؛ وإلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والشاملة. ويعرّف هذا الموجز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، ويبين علاقته بالعدالة الاجتماعية، ويعطي أمثلة من المستويين الدولي والإقليمي عن الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتباره وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

أولاً- الاقتصاد الاجتماعي

التضامني: من الناس إلى الناس

الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني والاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي، أي إنتاج السلع والخدمات، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم والتطور (في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها) في تحقيق التنمية الاجتماعية. وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاه والنمو للجميع، بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال. ويرتكز الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الأسواق، وتنتج سلعاً وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الأرباح.

ومن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني التعاونيات، ومنظمات التجارة العادلة، والجمعيات والمؤسسات، ومؤسسات التعاضد، والمؤسسات الاجتماعية. والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني تتناول الصحة والحماية الاجتماعية، والتمويل الصغير والمصارف المحلية، وتأمين مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية (توفير الغذاء مثلاً). والهدف من الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالفقر وقلة فرص العمل المستقر من خلال تيسير الوصول إلى التمويل، ومعلومات السوق، وعناصر الإنتاج، والتكنولوجيا، وخدمات الدعم، والأسواق، للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات، وتحسين مستوى الدخل وضمان استمراره. وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي القائم على التضامن

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

1- المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار؛ المسؤولية المشتركة؛ تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة؛ المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.
2- التضامن والابتكار	<ul style="list-style-type: none"> بديل "ابتكاري" عن النماذج الاقتصادية التقليدية؛ من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرماناً وتهميشاً وفقراً، ما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيلويرالية، أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية؛ الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.
3- المشاركة الطوعية والاستقلالية	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة طوعاً في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ نهج الانطلاق من القاعدة: إنشاء المؤسسات بناءً على الاحتياجات الاجتماعية؛ اقتصاد مستقل بطبيعته؛ إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق.
4- المصلحة العامة	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل؛ المشاركة في المسؤوليات؛ الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.

ففي البرازيل على سبيل المثال أكثر من 22,000 مؤسسة من مؤسسات الاقتصاد التضامني، معظمها تعاونيات عمالية ومؤسسات إنتاجية يعمل فيها أكثر من 1.7 مليون شخص. ويعالج الاقتصاد التضامني عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الأصول، وفرص العمل، والعمل المأجور، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وتقع جميع هذه المجالات في صلب العدالة الاجتماعية. وهو يضمن بشكل عام إعادة توزيع السلع والخدمات توزيعاً يستوفي شروط العدالة الاجتماعية.

ثانياً، يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية، وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. فالاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية على سبيل المثال، يحقق الاستدامة، لأنها تقدم حلاً بديلاً للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع. ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية؛ وتعمل على نطاق ضيق، ما يحد من المخاطر البيئية؛ وتنتج سلعاً وبضائع تستفيد منها المجتمعات المحلية، ما يسهل عملية التوزيع العادل.

وتشكل قضية العدالة بين الأجيال قضية أساسية للتنمية المستدامة. والاقتصاد الاجتماعي التضامني يركز على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والابتكار في استخدام الموارد المتجددة، فيضمن الاستدامة البيئية. ومن خلال إنشاء أداة تجارية تؤدي إلى التوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الأجيال الحاضرة والأجيال

تتشارك في مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية كما هو مبين في الجدول.

ثانياً- الاقتصاد الاجتماعي التضامني والعدالة الاجتماعية

من مبادئ العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات، والتضامن مع أكثر الفئات حرماناً. فالنهج الإنمائية الأقرب إلى العمل الخيري، على غرار المعونة، ليست فعالة أحياناً بسبب الشعور بالمدونية للجهات المانحة والمجتمع الدولي. والمعونة الخارجية بشكل عام يمكن أن تمنع إطلاق مبادرات مجتمعية ابتكارية، وريادة الأعمال، وتولي مسؤولية المبادرات الاقتصادية وامتلاك زمامها، ما يحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على مبادئ المساواة والإنصاف والتمتع بالحقوق والمشاركة. وعندما تكون المجتمعات الأكثر عوزاً مجرد جهة متلقية للمساعدة الإنمائية، تتراجع قدرتها ويضعف استعدادها للمشاركة الفاعلة في تحقيق رفاهها الاجتماعي والاقتصادي.

فالاقتصاد الاجتماعي التضامني هو أولاً بديل يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية، يمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الإنمائي. وهو يشكل وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقرة، إذ تمكن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل.

الإطار 1- اقتصاد الإنصاف: حركة التجارة العادلة في أفريقيا

الهدف من التجارة العادلة هو تحقيق الإنصاف في التجارة الدولية والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين الشروط التجارية، وفي الوقت نفسه ضمان حقوق العاملين والمنتجين المهمشين. فهي توفر الأمن والاكتفاء الذاتي الاقتصادي للعاملين المهمشين وتحسن الشروط التجارية. وبالتالي فهي تسمح للمنتجين ببيع سلعهم بأسعار أفضل من الأسعار التي يحصلون عليها في ظروف السوق العادية. ومن الأمثلة على التجارة العادلة إنتاج الكاكاو في غرب أفريقيا. فمنتجو الكاكاو الأفريقيون هم عادةً من صغار المزارعين الذين يزرعون المحاصيل ليقوتوا منها. والكاكاو ليؤمنوا دخلاً ينفقونه على احتياجاتهم التعليمية والصحية والأسرية. وكان ما يحصل عليه المزارعون مجرد جزء بسيط من السعر الدولي للكاكاو نظراً لارتفاع الضريبة الحكومية على الدخل، ما يدل على التوزيع غير العادل للإيرادات بالمقارنة مع مستويات العمل والإنتاجية. وفي هذا الإطار، جرى اعتماد التجارة العادلة لتحقيق تنمية مستدامة في قطاع الكاكاو، بحيث يتمكن المزارعون من تحسين سبل عيشهم وعيش عائلاتهم ومجتمعاتهم من خلال تأمين الكاكاو بشكل مستدام يمكن الاعتماد عليه، وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد تحقق منافع متبادلة. فالتجارة العادلة توفر فرصاً فريدة من نوعها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتضمن الاستدامة والاستقرار في الأسواق المتقلبة، من خلال ضمان تعويض المزارعين بما يوازي أرباحهم. وفي غانا على سبيل المثال، تستخدم مجتمعات عديدة الفئاض من عائدات التجارة العادلة في الكاكاو في تمويل الإمداد بالمياه، ودورات المياه العامة، ومراكز الرعاية النهارية، وبرامج الرعاية الصحية، وغير ذلك من المنافع الاجتماعية التي لم تكن متوفرة في ظروف التجارة العادية وانتشار الفقر.

ويوجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني أعداداً هائلة من العاملين والمزارعين من مختلف أنحاء العالم نحو التعاونيات الزراعية، ولاسيما في المجتمعات الريفية، ما يؤدي إلى تنويع الإنتاج وتحسين نوعيته، وتأمين فرص عمل للعديد من الأفراد، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والنمو المنصف. ولدى مؤسسات الاقتصاد التضامني القدرة على الاضطلاع بدور داعم في تقديم الخدمات الصحية، وذلك لقربها من الأعضاء المنتسبين إليها أو المجتمعات التي تخدمها، وذلك من خلال التعاونيات الصحية والمؤسسات الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية وتؤثر على سياسات الصحة العامة من خلال المطالبة بخدمات اجتماعية وصحية منصفة. ويعتمد هذا الاقتصاد نهج «الصحة للجميع» الذي يتناسب مع النهج الذي يتوخى العدالة الاجتماعية في التنمية. ومن الأمثلة التي تذكر في هذا السياق الهند، حيث تنشط 34 منظمة غير حكومية في تأمين الضمان الصحي المجتمعي والخدمات الصحية للفقراء، ولاسيما العاملين في القطاع غير النظامي، الذين يشكلون 90 في المائة من القوى العاملة في الهند (صغار المزارعين، والعاملين غير المالكين للأراضي، والعاملين لحسابهم الخاص، والمجموعات النسائية، وفتات أخرى).

المقبلة (تعاونيات المزارعين، والأعمال التجارية المجتمعية المستدامة، والمصارف المجتمعية)، يضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني الإنصاف والعدالة بين الأجيال.

ثالثاً، باستطاعة الاقتصاد الاجتماعي التضامني الوصول إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التقليدية وتمكينها. ومن هذه الجهات النساء وهن من أبرز المساهمات في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كمجموعات الادخار، والمبادرات الزراعية، والمؤسسات الاجتماعية. فالاقتصاد التضامني يعالج عدم المساواة بين الجنسين ويساهم في تمكين المرأة التي غالباً ما تكون في أسفل السلم الاجتماعي ومستبعدة اجتماعياً واقتصادياً، ولاسيما في المجتمعات المهمشة. ففي فنزويلا على سبيل المثال، تقدم الحكومة برامج للتمويل البالغ الصغر فتتمكن الفقراء من أسر وأفراد من إنشاء مشاريع صغيرة من خلال القروض المنعدمة أو المنخفضة الفائدة التي تؤمنها مصارف القروض البالغة الصغر. ومن هذه المصارف مصرف التنمية للنساء الذي يقدم دعماً مالياً وغير مالي لمجموعات صغيرة من النساء لتمكينهن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ما يساهم في توطيد قيم التضامن والعدالة الاجتماعية والمشاركة. وقد أصبح الاقتصاد التضامني وسيلة تمد النساء بالقدرة على البقاء والأمن المالي.

الإطار 2- التمويل الابتكاري: المصارف المجتمعية في البرازيل

تؤمن المصارف المجتمعية خدمات مالية للمجتمعات لإيجاد فرص عمل وتوليد الدخل وتحقيق الهدف الأكبر وهو التنمية المحلية. وفي بلد يسيطر فيه عدد قليل من المصارف على 80 في المائة من مجموع السيولة ويقوم بالأعمال مع مجموعة مختارة من المجتمعات الغنية. ظهرت المصارف المجتمعية كبديل عن خطوط الائتمان البالغ الصغر لمساعدة المجتمعات المحرومة. وقد أنشئ المصرف المجتمعي الأول في البرازيل وهو بانكو بالماس. في عام 1998، وهو مؤسسة تابعة للمجتمع المحلي، وعمل على منظومة متكاملة للتنمية المحلية والعملية المحلية (عملة بالماس). تشكل اقتصاداً تضامنياً في ما بين أسر منطقة *Conjunto Palmeira*. وهي المجتمع الذي يتوجه إليه عمل المصرف. وفي استطلاع لآراء أفراد المجتمع المحلي في المصرف في إطار دراسة لتقييم أثر المصرف، رأى 90 في المائة منهم أنه ساهم في تحسين نوعية حياتهم. و98 في المائة أنه ساهم في التنمية المجتمعية. وأشار 26 في المائة إلى ارتفاع دخل أسرهم نتيجة للأنشطة التي قام بها. في حين وجد 22 في المائة وظيفة عن طريقه.

التعاونيات في الاقتصادات الاجتماعية التضامنية. وتأسس بعض التعاونيات على أسس سياسية ودينية وطائفية. وفي العالم العربي 30,000 تعاونية تقريبا، معظمها زراعية (59 في المائة). ويمكن التعرف على الحركات التعاونية في المنطقة من خلال التجربتين العراقية واللبنانية.

أنشئ الاتحاد العام للتعاونيات في العراق في عام 1971 وأصبح مؤسسة مستقلة ماليا وإداريا عن الحكومة بعد عشر سنوات تقريبا. وفي العراق 16 اتحادا تعاونيا، و881 تعاونية محلية، و221 تعاونية استهلاكية، و49 تعاونية متخصصة، وثلاث مزارع جماعية. والقسم الأكبر من هذه الكيانات لا يستفيد من دعم الحكومة لعناصر الإنتاج الزراعي، إنما يتلقى أحيانا دعماً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأهداف عملية.

وفي لبنان، تلقت التعاونيات دعماً كبيراً من الدولة في الستينات والسبعينات، لكنها خسرت مع بداية الحرب الأهلية (1975-1990). وخضعت التعاونيات في مرحلة ما بعد الحرب لنفوذ الأحزاب السياسية والجهات المانحة، فخسرت سمعتها كركيزة فعلية للاقتصاد الاجتماعي. وبلغ عدد التعاونيات في عام 2010 في لبنان 1,400 تعاونية، و799 منها في القطاع الزراعي. وشهدت التعاونيات توسعاً كبيراً في جنوب لبنان بعد انسحاب إسرائيل في عام 2000، ليلبغ عددها 260 تعاونية في عام 2010. كذلك ازداد عددها في شمال لبنان ومنطقة البقاع في السنوات الأخيرة. وظهرت التعاونيات النسائية في البلد، ولاسيما في المناطق الريفية، لكنها تواجه صعوبات كثيرة بسبب التحيز للرجال. وبالرغم من هذه الصعوبات، كان لهذه التعاونيات دور هام في أعمال الإغاثة والطوارئ خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006، وهي تشارك باستمرار في الحملات

وأخيراً، يشجع الاقتصاد الاجتماعي التضامني على إنشاء أدوات تمويل جديدة وابتكارية وبديلة، تدعم مبادئ التضامن بالتمويل البالغ الصغر لتأمين تمويل مبادرات اقتصادية أطلقها المجتمع. ويمكن ذلك من خلال التعاونيات المالية والمصارف المحلية، ومن خلال تشجيع المشاركة في وضع الميزانية، بما ينسجم مع قيم العدالة الاجتماعية التي تضمن المساواة في الوصول إلى الفرص والموارد المالية اللازمة للنمو والانتشار. ومن الأمثلة على ذلك تجربة البرازيل مع المصارف المحلية.

ويمكن القول باختصار إن الاقتصاد الاجتماعي يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعاتهم. ويسعى، في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، ومن خلال المؤسسات والمنظمات، إلى تحقيق توازن بين الازدهار الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية، انطلاقاً من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي.

ثالثاً- الاقتصاد الاجتماعي التضامني: اقتصادٌ يزدهر في المنطقة العربية

ألف- بداية التعاونيات في العالم العربي

التعاونيات هي شكل من أشكال منظمات المجتمع المدني الفاعلة التي تؤمن العديد من فرص العمل في مختلف أنحاء العالم، وتساهم في الحد من الفقر، وتدعم العديد من الغايات الإنمائية. وقد دخلت التعاونيات بالمفهوم القانوني المنطقة العربية في مطلع القرن العشرين، وتشرف عليها الحكومة بالإجمال. وتقع عادة ضمن المجتمع المحلي أو الأسرة أو القبيلة، ما يحد من عضويتها ويحول دون تميزها بالعضوية الطوعية أو المفتوحة، وهي سمة من سمات

اجتماعية، ويعمل فيها متطوعون من القطاع الخاص بالتعاون مع وزارة التربية. وتؤمن «إنجاز» للأطفال المهارات الحياتية والتدريب والإستراتيجيات فتؤهلهم للعمل في فرق، وتشجعهم على ريادة الأعمال، لإعدادهم جيداً لسوق العمل. فالاستدامة تتحقق من خلال إعداد الجيل المقبل لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتجهيزه بالمهارات التي لا تؤمنها نظم التعليم التقليدية.

وفي مصر أيضاً العديد من المؤسسات الاجتماعية منها على سبيل المثال "جمعية عشانك يا بلدي للتنمية المستدامة"، وهي جمعية يقودها الشباب، ولديها العديد من الإستراتيجيات الإنمائية التي تستهدف الفقراء، كالتدريب، وبرامج الائتمانات الشديدة الصغر، والمبادرات الصحية، وحملات التوعية الاجتماعية. وتسعى الجمعية إلى تحقيق الاستدامة الذاتية من خلال إنشاء مشاريع تدر الأرباح لتغطي كلفة البرامج التي تنجزها. وهي تدعو إلى احترام حقوق العمل والمساواة في الفرص لتبديد التصورات النمطية الثقافية، وإلى فتح سوق العمل أمام الفئات المهمشة، وتحقيق تغييرات اجتماعية عادلة في قطاع العمل. ولتحقيق هذه الأهداف، أطلقت الجمعية برامج للتدريب والعمل النظامي تستهدف فئتي النساء والأطفال، باعتبارهما من الفئات المهمشة في مصر والمنطقة عموماً. وقد أطلقت مشروع Egypt@Work لتأمين العمل والقروض لألفي شاب مصري محروم في القاهرة والبحيرة وقنا والمنيا. ويؤمن هذا المشروع للشباب مهارات مهنية فيعلمهم النجارة مثلاً والحياكة، والحدادة، ويدرس سوق العمل لتحديد النواقص والفرص حيث يمكن توظيف هذه المهارات.

وازدهرت ريادة الأعمال الاجتماعية في تونس في السنوات الأخيرة، ولاسيما إثر التحول السياسي الذي عقب الانتفاضات العربية. وأصبحت تشكل اليوم بديلاً اجتماعياً واقتصادياً أساسياً للبلد، يمكن أن يكون من ضمانات العدالة الاجتماعية، والتنمية المنصفة، والاستدامة، والاستقرار. والعمل جار على إطلاق مشروع لريادة الأعمال الاجتماعية (La Dynamisation de l'Entreprerariat Social) يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني ومبادئ العدالة الاجتماعية في تونس. ويتألف المشروع من المراحل الخمس التالية: (1) استعراض الأدبيات والوقائع لتحديد النطاق والإمكانات المتوفرة لريادة الأعمال الاجتماعية في البلد؛ (2) إدراج وحدات دراسية عن ريادة الأعمال الاجتماعية في المناهج المدرسية والجامعية وإنشاء هيئات مهنية وأكاديمية لنشر المعرفة بهذا الموضوع؛ (3) تدريب

التي تطالب بحقوق المرأة في الاقتصاد والمجتمع والمواطنة والمشاركة السياسية.

ومن أبرز التحديات التي تواجه الحركة التعاونية في المنطقة عدم التنسيق والتعاون بين الأجهزة الحكومية والتعاونيات؛ وعدم الاستقلالية على مستوى القاعدة الشعبية؛ ومحدودية عدد التعاونيات ذات العضوية المحصورة؛ والارتباط الكبير بالجهات المانحة وعدم الوصول إلى الائتمانات والتمويل؛ وانخفاض معدلات مشاركة المرأة في الحركة التعاونية بسبب قلة الحوافز؛ وغياب البيئة التمكينية والأطر التشريعية التي تسهل عملها؛ وضعف الشراكة بين التعاونيات والاتحادات العمالية في المنطقة.

باء- ريادة الأعمال الاجتماعية في المنطقة العربية كأساس للاقتصاد الاجتماعي التضامني

يدمج رواد الأعمال الاجتماعية مشاريع الأعمال التجارية بالأهداف والنتائج الاجتماعية التي تشكل محور عملهم، فيؤدون دور عوامل التغيير في مجتمعهم. ويُعنى هؤلاء بتحقيق أهداف اجتماعية مستدامة، وليس فقط بالأرباح، فيشاركون باستمرار في عمليات الابتكار والتكيف والتعلم، في إطار من المساءلة. ووفقاً لمارتن وسوبرغ، يهدف رواد الأعمال الاجتماعية إلى تحقيق قيمة مضافة بشكل أرباح على نطاق واسع، تستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله. فريادة الأعمال الاجتماعية تساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح تفتقر إلى الوسائل اللازمة (الاقتصادية والاجتماعية) لتحقيق أهداف تنشدها، كتوليد الدخل والنمو.

وفي عام 2010، بلغ عدد رواد الأعمال الاجتماعية المعترف بهم دولياً في المنطقة العربية 78، كان 73 منهم في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب. وتشكل البطالة أحد أبرز التحديات في المنطقة، ولاسيما بطالة الشباب إذ تعادل أرقامها ضعف المعدل العالمي. وتفتقر مشكلة البطالة بالنمو السكاني والتحديات البيئية لتشكل حاجة ملحة إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب المحرومين والمهمشين الذين يمكن مساعدتهم من خلال ريادة الأعمال الاجتماعية. وتركز معظم المؤسسات الاجتماعية في المنطقة على التعليم، وبناء المهارات، والصحة، والتنمية الاجتماعية، وتوليد الدخل، وإشراك المجتمعات المدنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فمؤسسة «إنجاز» الاجتماعية على سبيل المثال التي أنشئت في الأردن في عام 1999 تشكل نموذجاً ناجحاً على شراكة بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني، لتأمين خدمات

- دمج ثقافة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية؛
- إطلاق حوارات ونقاشات في مجال السياسة العامة مع الشركاء المحتملين والجمهور حول الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- إتاحة بيئة مؤاتية لنمو مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وانتشارها من خلال:
 - وضع وتطبيق إطار تشريعي يشجع وييسر إجراءات إطلاق وتسجيل المبادرات المنطلقة من المجتمع والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية؛
 - ضمان الطابع المجتمعي للاقتصاد الاجتماعي التضامني وتعزيزه من خلال الحد من الاحتكار أو مركزية الجمعيات والمؤسسات.
 - بناء شراكات متينة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وتخفيف القيود القانونية والإدارية التي تعوق التوصل إلى حلول اقتصادية ابتكارية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وتشهد البلدان التي يزدهر فيها الاقتصاد الاجتماعي التضامني كالبرازيل وفنزويلا شراكات مماثلة.
 - اختيار أفضل الممارسات من البلدان النامية التي نجحت في تطبيق هذا النوع من الاقتصادات ولاسيما بلدان أمريكا اللاتينية، حيث توفرت بيئة سياسية مؤاتية. فقد شهدت فنزويلا على سبيل المثال زيادة كبيرة في عدد التعاونيات منذ صدور قانون عام 2001 الخاص بالجمعيات التعاونية، الذي ييسر إنشاء جمعيات جديدة وضمن التزام الدولة في حماية التعاونيات.
 - تأمين التمويل لمشاريع ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى حين تحقيق الاستدامة الاقتصادية التي تسعى إليها، دون اشتراط الإشراف التام عليها أو احتكارها، بغية تحقيق الأهداف التالية:
 - تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية؛
 - بناء علاقة تضامن بين الحكومة والشعب؛
 - الحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية في إنشاء وتشغيل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتعزيز الحس بملكيتها وتوطيد استقلاليتها.
 - تحديث الثقافة السائدة من خلال إدراج الاقتصاد الاجتماعي التضامني وعناصره في المناهج المدرسية والجامعية. وتونس هي خير مثال على بلد أدرج قيادة الأعمال الاجتماعية في نظامه التعليمي، ويعمل على إطلاق برنامج دراسات عليا خاص في هذا المجال.

ولأن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو الأقرب إلى المجتمع وإلى أن المجتمع المدني هو القوة الدافعة لمبادرات هذا

أعضاء الجمعيات ودعمهم في هذا المجال؛ (4) إنشاء منتدى لتبادل الخبرات والمعارف بين تونس ولبنان مع الإشارة إلى تجارب لبنان الناجحة في مشاريع مماثلة؛ (5) إنشاء منتدى للتعاون بين الجهات الفاعلة لتهيئة بيئة مؤازرة لريادة الأعمال الاجتماعية ووضع سياسات عامة داعمة للتقدم في هذا المجال. فتونس تعي الحاجة إلى تشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية وتسعى إلى إنشاء اقتصاد اجتماعي تضامني.

وتواجه المؤسسات الاجتماعية ورواد الأعمال الاجتماعية تحديات عديدة في المنطقة. فمعظم المؤسسات الاجتماعية مسجلة كمنظمات لا تتوخى الربح، ما يضعها في مواجهة قيود قانونية ومكتبية تحد من توسعها. ومن التحديات أيضاً عدم وصول رواد الأعمال الاجتماعية في معظم الحالات إلى التمويل والائتمان، ما يحول دون نموهم. والاعتماد المفرط على الجهات المانحة الدولية يضيق بشكل عام خطط هذه المؤسسات وأهدافها وتوجهها. كذلك يشكل عدم الحصول على التكنولوجيا، إذا ما اقترن بضعف التمويل، عائقاً أساسياً يحول دون نمو الأعمال الاجتماعية. وأخيراً، لا يزال مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية غير معترف به على نطاق واسع في المنطقة العربية. وعلى جمهور الناس وصانعي السياسات التمييز بين الأعمال الخاصة التي تهدف إلى تحقيق أرباح من جهة، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى، لتمكين هذه الجمعيات والمؤسسات من النمو والاستدامة في العالم العربي.

رابعاً- المرحلة المقبلة: نحو اقتصاد اجتماعي تضامني في العالم العربي

بدأت مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني تنشط في المنطقة العربية، من خلال التعاونيات، ومن خلال المؤسسات الاجتماعية في الآونة الأخيرة. إلا أن هذه المبادرات لا تزال تواجه تحديات جسيمة، أهمها عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم الاهتمام بالبدائل الاقتصادية الابتكارية، التي هي الأساس في بناء الاقتصاد الاجتماعي التضامني. والبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية بحاجة إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني لتحقيق العدالة الاجتماعية. لهذه الغاية يُمكن للحكومات أن تنظر في اتخاذ التدابير التالية:

- التسليم بالحاجة إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وتلبية الحاجة الماسة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكن ذلك من خلال:

- التضامني والعدالة الاجتماعية في المناهج التربوية؛
- نشر كتب وتنظيم دورات تدريبية وحوارات مع مستفيدين محتملين من أفراد ومجتمعات لضمان إشراكهم في الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
 - إجراء أبحاث ونشرها حول التجارب العالمية في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني وكيف أدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان التي اعتمده.
 - تشجيع تنظيم المشاريع الاجتماعية ومساعدة المؤسسات الاجتماعية الناشئة باعتبارها من الوسائل الابتكارية لضمان الاستدامة الاقتصادية للفئات المحرومة في المنطقة على غرار الشباب والنساء. والمؤسسات الاجتماعية يمكن أن تنشئ مشاريع ابتكارية قادرة على إحداث تحول في المجتمعات والاقتصادات العربية عقب التغييرات السياسية الأخيرة وفي إطار سعي المنطقة إلى اعتماد نهج اقتصادي بديل؛
 - السعي إلى إنشاء اقتصاد اجتماعي تضامني قادر على اختراق حدود البلدان وتحويل المنطقة العربية إلى منطقة أكثر عدلاً من الناحية الاجتماعية من خلال ما يلي:
 - إنشاء شبكات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن المجتمع المدني في المنطقة؛
 - تشجيع التجارة المحلية والإقليمية بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في البلدان العربية؛
 - إنشاء منتدى إقليمي للاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة العربية بالشراكة مع الحكومات.
- الاقتصاد القائمة على مبدأ المشاركة، يمكن للمجتمع المدني العربي باتخاذ التدابير التالية:
- إطلاق حملات تدعو إلى العدالة الاجتماعية وإلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية والتضامن مع الفقراء والمحرومين والمهمشين، وتجاوز الربح الاقتصادي لمعالجة المشاكل الاجتماعية من خلال:
 - نشر القيم والمبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر مختلف المنتديات الإعلامية؛
 - استخدام المنتديات الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعية للتوعية بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، وحث الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية له؛
 - حث الحكومات على تمويل بناء اقتصاد اجتماعي تضامني لتلبية الحاجة المتزايدة إلى العدالة الاجتماعية في المنطقة.
 - توقيع التماسات وإصدار بيانات تدعو إلى اعتماد الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتباره أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية؛
 - تبادل المعارف والخبرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني مع المجتمعات المحلية في المنطقة العربية والتأكد من اطلاع الجميع عليه، ومن إدراك المواطنين، ولاسيما المهمشين والمحرومين، لتوفر خيارات متاحة للنمو والاستدامة، من خلال:
 - التأكد من إدراج مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي

كلمة شكر

أعدت هذا الموجز فيفيان ف. بضعان من شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، وقد أشرف على عملها أسامة صفا رئيس قسم العدالة الاجتماعية والمشاركة، ودينا تنير، مسؤولة في الشؤون الاجتماعية، فقدموا لها التوجيهات والإرشادات والمشورة الفنية والتشجيع. كذلك تابع الدراسة خلال مرحلتي الصياغة والتحرير فيريديانا غارسيا وجايد لانسغ ورائية الجزائري.

المراجع

Abdou, Ehaab, and others (2010). *Social Entrepreneurship in the Middle East: Toward Sustainable Development for the Next Generation*. Brookings, Dubai School of Government and Silatech. Available from www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2010/4/social%20entrepreneurship/04_social_entrepreneurship.pdf.

Beyond Reform and Development (2013). *La Dynamisation de l'Entrepreneuriat Social en Tunisie*. Rapport de Mission Présenté au Programme d'Appui à l'Entrepreneuriat et à l'Innovation. Tunis.

Burrows, Nancy and Andrée Savard (2012). *Women at the Heart of the Social and Solidarity Economy*. Report on an International Gathering. Available from www.reliess.org/wp-content/uploads/2012/03/Report-Women-Heart-of-the-SSE-April20121.pdf.

Dees, J. Gregory (2001). The meaning of social entrepreneurship, Revised 30 May 2001. Available from www.caseatduke.org/documents/dees_sedef.pdf.

الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية

Fonteneau, Bénédicte, and others (2010). *Social and Solidarity Economy: Building a Common Understanding*. International Training Centre of the International Labour Organization. Available from http://hdrnet.org/581/1/social_and_solidarity_economy_en.pdf.

Fonteneau, Bénédicte, and others (2011). *Social and Solidarity Economy: Our Common Road towards Decent Work*. International Training Centre of the International Labour Organization Available from www.ilo.int/public/english/employment/ent/coop/africa/download/sseareders2011.pdf.

Institute of Development Studies (IDS) (2009). Climate change, child rights and intergenerational justice. IDS in Focus Policy Briefing, No. 13.2. Brighton: IDS. Available from www.ids.ac.uk/files/dmfile/IF13.2.pdf.

Jara, Mazibuko and Vishwas Satgar (2009). COOPs: international cooperative experiences and lessons for the Eastern Cape cooperative development strategy: a literature review. Eastern Cape Socioeconomic Consultative Council (ECSECC) Working Paper Series, No. 5. Available from www.copac.org.za/files/ECSECC_workingpaper_5.pdf.

Kawano, Emily. (2013). Social solidarity economy: toward convergence across continental divides, 26 February. Available from www.unrisd.org/80256B3C005BE6B5/search/F1E9214CF8EA21A8C1257B1E003B4F65?OpenDocument.

Martin, R. L., and Osberg, S. (2007). Social entrepreneurship: the case for definition. *Stanford Social Innovation Review*, Spring 2007. Available from http://www.ssireview.org/articles/entry/social_entrepreneurship_the_case_for_definition.

Polat, Huseyin (2010). Cooperatives in the Arab world: reaffirming their validity for local and regional development. Background paper for the Sub-regional Knowledge Sharing Workshop on Cooperatives in the Arab States, Beirut, 23-26 November.

Soors, Werner, and others (2010). Community Health Insurance and Universal Coverage: Multiple Paths, Many Rivers to Cross: World Health Report 2010. World Health Report Background Paper, No. 48. Available from www.who.int/healthsystems/topics/financing/healthreport/48_CHI.pdf.

Steyn, Ibrahim (2012). *Solidarity Economy Experiments in Brazil and Venezuela and the Lessons for a South African Debate on Solidarity Finance for Informal Trade*. Marshalltown: The Karibu Foundation. Available from www.karibu.no/upload/downloads/esset_solidarty_economy_march_2012.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2006). *The International Forum for Social Development: Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations* (ST/ESA/305). Available from www.un.org/esa/socdev/documents/ifsd/SocialJustice.pdf.

United Nations Task Force on Social and Solidarity Economy (UNTFSSSE) (2014). *Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development* (Draft Report).

موقع إلكتروني

الموقع الرسمي لجمعية علشانك يا بلدي متاح على www.ayb-sd.org/en (28 آذار/مارس 2014)

Copyright © ESCWA 2014

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/SDD/2014/Brief.4
United Nations Publication

14-00188 - October 2014

بيت الأمم المتحدة

ص.ب. 11-8575

ساحة رياض الصلح 1107-2812
بيروت، لبنان

T. +961 1 981 301

F. +961 1 981 510

www.escwa.un.org